نحو إستدامة للحفاظ على التراث العمراني للمدن الليبية:

دراسة حالة مدينة درنة القديمة

د. الحسين محمد الجربه

كلية الفنون والعمارة، جامعة درنة – ليبيا

المخلص:

على مدى العقود الماضية واجه تراث المدن القديمة الليبية العديد من المشاكل والاختلالات الوظيفية والتحولات الاقتصادية والثقافية وكذلك الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل المتداخلة والمهددة لتركيبات هذه المدن التراثية الهشة. في المقابل وخلال العقود الماضية، لم يتم تناول موضوع الحفاظ على هذا التراث العمراني إلا من خلال عملية تشغيلية محدودة والتي اقتصرت على ترميم عدد من المباني والمصنفة على أنها تحمل قيمة تاريخية ورمزية عالية. المعنى الضمني لذلك، فهذه البرامج والسياسات وكذلك الإجراءات المعتمدة من قبل الجهات الفاعلة في عملية الحفاظ، لم تكن فقط عاجزة عن حمايتها كتركيبات عمرانية متعددة المستويات المكانية، ولكنها كذلك لم تكن قادرة بالنتيجة على ادراك أهدافها الرامية إلى حماية هذا التراث ونقله من الماضي إلى الأجيال المستقبلية بالحفاظ عليه. موضوع هذه الورقة يتناول قضية تراث المدن القديمة الليبية ومدينة درنة القديمة بشكل خاص، حيث عوامل انحطاط مختلفة ومتسلسلة زمنياً جعلت من حالة هذه المدينة القديمة متدهورة وحرجة في السنوات الأخيرة ، بهذا الصدد فهذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على قضية الحفاظ على المدينة القديمة درنة.

وفي اطار مقاربة إجراءات عملية الحفاظ على المدن القديمة الليبية مع مستجدات عوامل الانحطاط المهددة للمدينة القديمة درنة، وذلك بغية استشراف خطوات أولية وتمهيدية يمكن أن تقود إلى انبثاق عملية حفاظ متوازنة ومستدامة لمدينة قديمة تنتظر إعادة الأعمار.

كلمات مفتاحية: المدينة القديمة؛ التراث؛ الحفاظ؛ الاستدامة؛ درنة؛ عوامل انحطاط؛ تحولات حضرية.

1. مقدمة

منذ منتصف القرن العشرين، شهدت مدن العالم العربي تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية[1]، بهذا الاتجاه لم تكن مدن ليبيا استثناءً حيث ظهرت تدريجياً أنماط وتراكيب عمرانية حديثة بالقرب من المدن القديمة أو أحاطت بها، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظواهر وتحولات معينة أثرت على البنية العمرانية لهذه المدن القديمة، وفي نفس الوقت أخلت بتوازناتها الاجتماعية والاقتصادية. في هذا الإطار فإن مسألة الحفاظ على التراث العمراني قد شكلت في الماضي ومازالت تحدياً حاضراً في غالبية قضايا المدن العربية المعاصرة حيث الوضع الراهن يتميز بتباينات واختلافات ملحوظة بين الهياكل الحضرية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة في الحاضر مقابل تراثها العمراني (المدن القديمة)، المعزول في كثير من الحالات وفي حالات أخرى المهدد بالاندثار[2]. علاوة على ذلك، فإن فكرة الحفاظ على التراث هي فكرة جديدة نسبياً في العالم العربي، حيث ظهر في السبعينيات في تونس، في الثمانينيات في المغرب[3]، وحتى أواخر التسعينيات في ليبيا حين بدأت السلطات الليبية في ذلك الوقت في اتخاذ بعض الخطوات لمكافحة الحالة المتدهورة لمدنها القديمة، وبالنتيجة يمكن القول بأن هذه الإجراءات المتأخرة والمحدودة في الزمان والمكان جعلت الوضع الحالي لمعظم المدن الليبية القديمة يشكل تهديداً حقيقياً لبقائها.

في هذا الاطار ولكي تصل المشاريع والبرامج الرامية للحفاظ علي تراث المدن القديمة إلي ادراك أهدافها وبصورة متكاملة فإنه لا يتوجب عليها فقط أن تستوفي معالجة

[1]Elsheshtawy, *The Evolving Arab City*, 104, 118 and 154; Mortada, *Traditional Islamic Principles of Built Environment*, 127.
[2]Balbo, *The Medina*, 75 and 76.
[3]Zaki, *L'action urbaine au Maghreb enjeux professionnels et politiques*, 32 et 33.

المشاكل والصعوبات والتي تواجه التراث العمراني، بل وبشكل أساسي إيجاد الإطار المناسب لهذه البرامج والاستفادة من المعطيات والموارد المحلية المتاحة وكذلك وفي مرحلة أُخرى استدراك التحديات والعوائق والتي يمكن أن تطرحها هذه المشاريع والبرامج نفسها وهذا كله لإنجاح عملية الحفاظ وجعلها قدر الإمكان مستدامة.

حول موضوع هذه الورقة يمكننا أن نحصر التساؤلات والتي تستهدفها في الآتي:

ضمن الإطار والذي تُطرح فيه فكرة الحفاظ علي تراث المدن القديمة الليبية عامة ومدينة درنة بشكل خاص، من أي باب يمكن الاستفادة من فكرة الاستدامة ودمجها في برامج الحفاظ على المدن القديمة الليبية؟

منهجية البحث، بالتطرق إلى قضية التراث، وإلى إجراءات حماية المدن القديمة، وللوصل إلي رؤية عامة ترسم المقدمات الأولية لعملية حفاظ مأمولة سيتوجب في البداية تحديد أهم المشاكل والتي تواجه تراث المدن القديمة الليبية؛ يليها عملية الحفاظ نفسها ومدى تأطيرها واستيعابها لهذه المشاكل، وكذلك للعوامل الفاعلة والمهددة للمدن القديمة عامة ولحالة الدراسة خاصةً (درنة)؛ وأخيراً رسم الملامح العامة لمواتية لانبثاق منهجية (مستدامة) تحاول استيعاب ومعالجة واقع المدن التاريخية المتردي في ليبيا وتسمح بإعادة توجيه أو استشراف عملية حفاظ مأمولة و(مستدامة) للمدينة القديمة درنة. للوصول إلى نوع من الإجابات عن التساؤل المطروح في هذه الورقة، فإن أسلوب العمل سيعتمد على المنهج التحليلي والوصفي وكذلك على بعض أعمال المسح الميداني وفي اطار تحديد وتعريف جوانب من المشاكل والتحديات التي تواجه عملية الحفظ على المدينة القديمة درنة ثم تحديد شكل وأدوات عملية الحفاظ المُعتمدة لحماية المدن القديمة في ليبيا وفي حالة الدراسة وختاماً محاولة تقييم عملية الحفاظ وتوجيهها من خلال دمج

واستيعاب بعض أفكار الاستدامة والتي من شأنها أن تعزز من برامج الحفاظ علي تراث المدن القديمة الليبية وتجعلها مستدامة.

1.2. الموقع، الحدود والمورفولوجيا الحضرية للمدينة القديمة درنة:

تقع في شمال شرق ليبيا، على بعد حوالي 280 كيلو مترًا شرق مدينة بنغازي، وتحتل مدينة درنة الرتبة الرابعة بين أكبر المدن في إقليم بنغازي (المعروفة تاريخياً باسم برقة). يتكون هذا الإقليم من خمس مدن رئيسية، تبدأ من بنغازي (عاصمة الإقليم) وتتجه شرقاً إلى المرج، البيضاء، درنة ثم طبرق على التوالي. كما تعتبر مدينة درنة المركز الرئيسي لإقليم درنة الفرعي، والذي يأخذ المرتبة الرابعة حسب مشروع المخططات العامة للجيل الثالث[4]، يحد إقليم درنة الفرعي من جهة الغرب إقليم الجبل الأخضر الفرعي ومن جهة الشرق إقليم البطنان الفرعي (شكل 1). بحسب إحصاء عام 2009، بلغ عدد سكان مدينة درنة وإقليمها الفرعي 162،857 نسمة[5]. تقع مدينة درنة القديمة في وسط المدينة، في منطقة تعرف باسم البلاد، والتي تقع في قلب المدينة التجاري، على سهل يمتد بين الجبال من الجنوب والبحر من الشمال. تحيط بالمدينة القديمة درنة الشوارع والنشاطات التجارية من الجهات الأربع، ولا سيما شارع إبراهيم الأسطى عمر (وسع بالك) من الشمال، وشارع الوادي من الشرق، وشارع الصحابة وابن سينا (المعروف بشارع الجيش) من الجنوب كما ويقسم الحدود الإدارية لمدينة درنة شارع ميزران. بهذا الاتجاه تقع مدينة درنة في نهاية شارع عمر بن الخطاب (المعروف بشارع

[4]مصلحة التخطيط العمراني، "مشروع الجيل الثالث للمخططات 2000-2025: إقليم بنغازي التخطيطي"، 285.

[5]GENERAL AUTHORITY OF INFORMATION, *The Statistical Book of Libya*, 50.

الفنار) أحد الشوارع التجارية الهامة في مركز مدينة درنة، والذي يمتد من الشمال إلى الجنوب، حيث يتقاطع مع شارع إبراهيم الأسطى عمر.

بهذا الاتجاه اعتمدت حدود مدينة درنة القديمة وفق قرار مصلحة التخطيط العمراني بطرابلس، والموافق عليها بتاريخ 2008/07/17 (برقم 05082151)، وقد تم تبني هذا القرار بناء على توصية من مكتب العمارة الحديثة ببنغازي في تقريرها المعد بتاريخ 2008/07/05، والذي يحمل الرقم (B-200-202-111-9130). في هذا السياق يمكننا أن نميز ضمن حدود مدينة درنة القديمة جزئيين رئيسيين، الجزء الأول يقع غرب الوادي وله شكل حضري متجانس بخصائص عمرانية متضامه، بينما يقع الجزء الثاني في شرق الوادي ويمكن تصنيفه على أنه امتداد للجزء الأول حيث يقسمها مجرى الوادي، السبب وراء ترسيم حدود المدينة القديمة بهذه الطريقة ليس واضحاً، هناك كذلك عدد من المباني والمناطق المنفصلة والتي لا تشملها الحدود الإدارية وفي نفس الوقت تحمل خصائص تراثية.

بالنظر إلى البنية العمرانية للمدن العربية الإسلامية التقليدية، يمكننا أن نلاحظ تشابه مع تلك الموجودة في المدن الليبية القديمة[6]. بهذا الاتجاه، تتميز مدينة درنة القديمة بنسيج حضري كثيف ومضغوط، يتكون من أفنية ومنازل ومباني منظمة حول شبكة من الأزقة والمسارات المسدودة. في الوقت الحالي، الشكل العمراني للمدينة القديمة مستطيل يبلغ طوله 339 متراً وعرضه 238 متراً تقريبياً، ويغطي مساحة تبلغ حوالي 7.5 هكتار، ويحوي عدداً مبن المباني والصروح ذات القيمة التاريخية والرمزية العالية، كذلك ووفقاً للنموذج المعروف عن المدن العربية الإسلامية التقليدية[7]، يقع وسط مدينة

[6]Omorrah, *Libya: Evolution of Cities and Urban Planning*, 232.
[7]Raymond, *Arab Cities in the Ottoman Period*, 179 and 180.

درنة القديمة سوق تقليدي، يُعرف هذا السوق القديم والمغطى بسوق النور (الظلام شعبياً)، والذي ينتظم حول مساره عدد من الدكاكين، والمحلات التجارية الصغيرة، يبلغ عرض مسار سوق النور حوالي 5 أمتار، ويعتبر محوراً للمشاة يقسم النسيج الحضري للمدينة القديمة إلى نصفين حيث يربطها من الشمال بشارع إبراهيم الأسطى عمر (وسع بالك) الرئيسي أما من الجنوب فيربطها بساحة الزاوية. في منتصف مسار السوق من الشرق يقع مسجد كبير في قلب المدينة القديمة ويعرف باسم الجامع العتيق والذي يطل من جانبه الجنوبي على ساحة الزاوية، (شكل1).

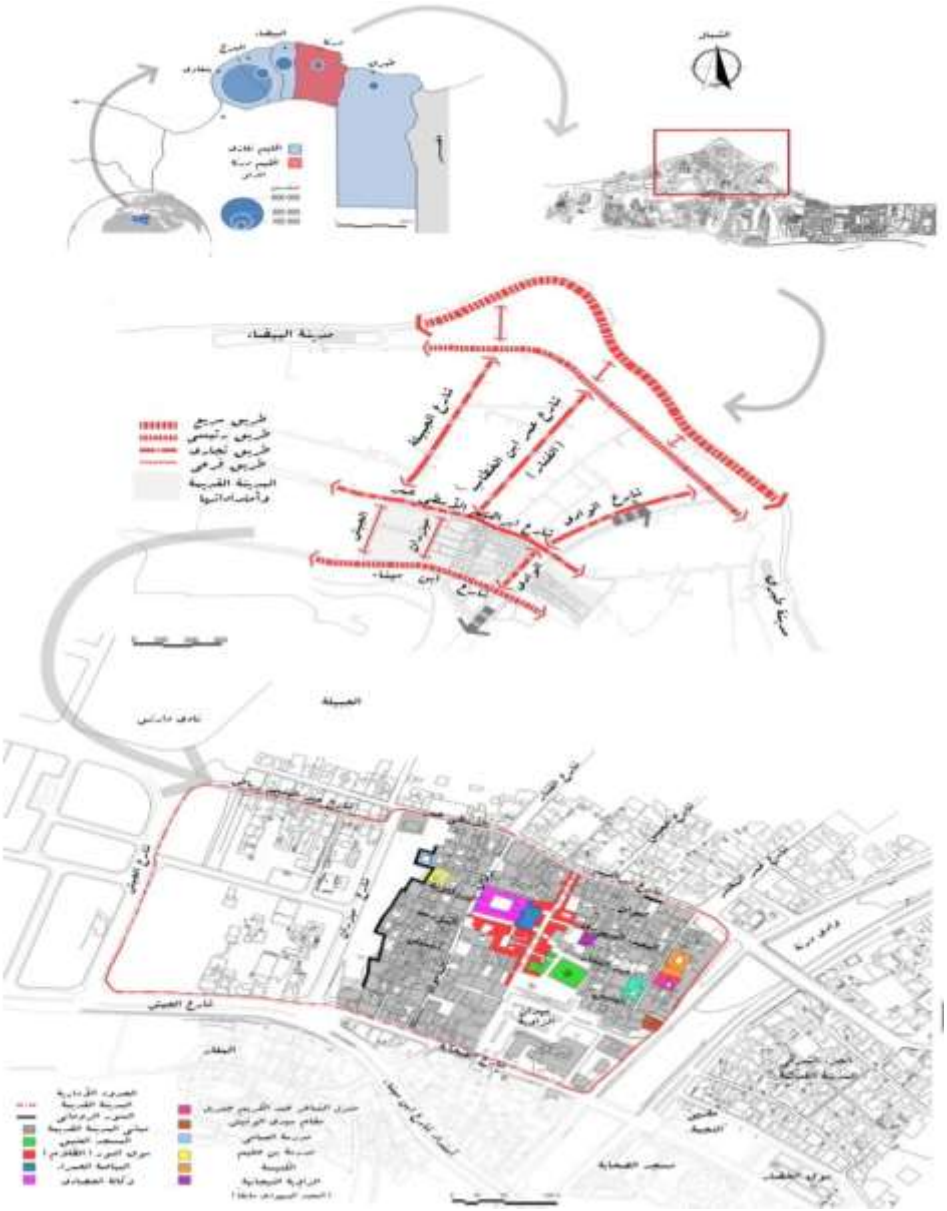

شكل 1 موقع مدينة درنة وإقليمها الفرعي بالنسبة لمدينة بنغازي؛ المدينة القديمة درنة وحدودها الإدارية

المصدر: الحسين الجربة

2. تدهور المدينة القديمة درنة: العوامل، الأسباب والنتائج

في الواقع، من الصعب تتبع النقاط التي بدأت عندها المدن التقليدية في ليبيا تفقد الأبعاد الوظيفية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والجمالية، والتي شكلت يوماً التكوينات الحضرية لهذه المدن، ووفقاً للاحتياجات التي يتطلبها التفاعل بين الإنسان والفضاء والبيئة. بهذا الصدد فإن التحول والأكثر بروزاً في المدن الليبية، يظهر من خلال ازدواجية في هيكلها العمراني، تميزت على وجه الخصوص، مع نهاية الفترة الاستعمارية، فترة الأربعينات وحتى الخمسينات، والتي عارضت المدينة القديمة بسماتها العمرانية المتماسكة والتي تذكر بخصائص المدن التقليدية (فترة العصور الوسطى) مع المدينة الحديثة بخصائصها الخارجية والتي تذكر بالنموذج الأوروبي الغربي[8]. تسارع إيقاع هذا الاختلاف والتضاد منذ الخمسينيات، عندما تم تقديمه في اطار صراع مفاهيم بين الحداثة والتقاليد، بين القديم والحديث[9]. بهذا الاتجاه، فالمشاكل التي أثرت ولا تزال تؤثر على المدن القديمة، والتي تساهم في تفككها، تعزى بشكل خاص إلى ظواهر اجتماعية وإلى تغيرات اقتصادية طويلة المدى تشابكت فيما بينها لتترك هذه المدن التقليدية معزولة ومجردة من أداء دورها السابق وسط بيئاتها العمرانية الجديدة، كان هناك أيضاً فقدان تدريجي للقيم، والوظائف، والسمات والرموز، التي أعطت للمدينة القديمة رتبة هيكل عمراني منظم في السابق[10]. يهدف هذا المبحث للتعريف بأهم العوامل والمشكلات والتي تواجه وتهدد المدن الليبية ومدينة درنة القديمة بشكل خاص.

[8]Chaline, *Les villes du monde arabe*, 117.
[9]Mortada, *Traditional Islamic Principles of Built Environment*, 127.
[10]Balbo, *The Medina*, 75 and 76.

يمكن تقسيم المشكلات والتي عانت منها المدينة القديمة درنة إلى مجموعتين بعضها حصل في الماضي وانتهى أو مازال يمتلك تأثيراً سلبياً علي بنية المدينة القديمة والبعض الآخر حاضر ويشكل تحدياً حقيقياً في مشاريع الحفاظ على المدينة القديمة درنة. حالياً أكثر من 50% من بنية المدينة القديمة مهدوم نتيجة عدة أحداث وقعت بعد عام 2011 وأكثرها تأثيراً على تراث المدينة القديمة هي حرب 2018، هذا بالإضافة إلى مباني كثيرة داخل المدينة القديمة في حالة سيئة جداً. تسليط الضوء على هذه التحديات وتأثيراتها يسمح بتقييم الوضع الراهن من جديد والذي بمقاربته مع الإجراءات وبرامج الحفاظ السابقة والمعتمدة في عملية الحفاظ يمكن وكما أسلفنا من إعداد توصيات طارئة يأمل في أن تسهم في الرفع من كفاءة هذه الإجراءات أو توجيه القرار الاستراتيجي للمسؤولين عن الحفاظ وإعادة إعمار هذا التراث المهدد.

3.1. سياسات تجديد عمراني وعمليات هدم في المدينة القديمة

في أوائل الستينيات ومع الزيادة التدريجية الملحوظة في عدد سكان المدن الليبية الرئيسية، بدأ يظهر اتجاه نحو إعادة تطوير وتخطيط المدن الليبية، حدث هذا بشكل خاص بعد الاستقلال واكتشاف النفط والذي مكن الحكومات المتعاقبة والجهات الجديدة الفاعلة في إدارة عملية تحضر المدن الليبية، من أطلاق عملية تخطيط وتطوير عمراني كبيرة وشاملة[11]. تشكلت مدينة درنة في ذلك الوقت من عدد من الأحياء التقليدية والتي تقع في قلب هيكل حضري يعود تاريخ تأسيسه إلى فترات الاحتلال الإيطالي. في البداية كان لتطوير قطاع الأسكان أولوية في السياسات والمبادئ

[11] Di Paola, *The Oil Cities*, 168.

والتوجهات التي اعتمدتها الدولة، ضمن ذلك فإن وضعية تراث المدينة القديمة درنة لم تكن واضحة في ذلك الوقت[12]، أوكلت فيما بعد مهمة تخطيط وتحديث المدن الليبية إلى مجموعة من الشركات الأجنبية حيث أُصدرت أولى خطط تطوير وتأطير عملية التنمية العمرانية في مدينة درنة فترة الستينات[13]. في هذا السياق فقد كان التجديد العمراني Urban renewal أحد الرؤى التخطيطية المعهودة في التعامل مع قطاعات المدينة في ذلك الوقت، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن هناك توافق واضح من قبل الأطراف الفاعلة حول المدينة القديمة كتراث ينبغي الحفاظ عليه. ضمن هذا المخطط، تظهر عمليات ترمي إلى هدم أو قص أجزاء من النسيج العمراني للمدينة القديمة درنة بهدف مد الطرق أو إعادة ترتيب مركز المدينة. بالنتيجة فقد أدت هذه العمليات فيما بعد إلى فقدان حوالي 20.5 هكتار من النسيج الحضري للمدينة القديمة حيث كانت مساحتها في عام 1966 حوالي 28 هكتارا، أما اليوم فتبلغ مساحتها 7.5 هكتار فقط نصفها تهدم نتيجة لأحداث مسلحة، تعرضت لها أجزاء من المدينة القديمة بعد 2011عام (الربيع العربي)[14].

من جانب آخر، فقد أدت كذلك عمليات تمديد الطرق في وسط المدينة إلى تفتيت هيكلها العمراني، حيث كانت تتكون في الأصل من مدينة قديمة ذات امتدادات عمرانية تتخللها مناطق زراعية وبساتين[15]. على سبيل المثال، أدى امتداد شارعي الصحابة وابن سينا جنوب المدينة القديمة إلى انفصال حي المغار عن باقي المدينة القديمة. بشكل عام، كانت نتيجة تجزئة التكتل الحضري الأصلي لمدينة درنة القديمة

[12]مؤسسة دوكسيادس, "التقرير النهائي عن المخطط العام لبلدية درنة 1985-2000," 18–45.

[13]مؤسسة دوكسيادس، "المخطط العام لمدينة درنة 1968-1988 ".

[14] Eljarba, *La conservation des médinas au Maghreb*, 141.

[15]مؤسسة دوكسيادس, "التقرير النهائي عن المخطط العام لبلدية درنة 1985-2000," 19.

أحاطتها بتركيبات ومناطق معاصرة، حيث كل ما تبقى اليوم من المدينة هو الجزء المركزي من هيكلها الحضري الأصلي والذي يقع في وسط المدينة محاط بمحلات وشوارع تجارية من الجهات الأربعة، (شكل 2).

شكل 2: تأثير تطوير شبكة الطرق حسب مقترح المخطط العام 1968

المصدر: مؤسسة دوكسيادس، "المخطط العام لمدينة درنة 1968-1988 "

في المقابل، حركة تشييد البنايات بدأت في المدينة القديمة في أوائل الستينيات وتسارعت مع زيادة دخل البلاد، بهذا الاتجاه تم تشييد أحدي أبرز المباني متعددة الطوابق على الجانب الشرقي من المدينة القديمة (عمارة الأوقاف)، وكان ذلك مرتبطاً في كثير من الأحيان بتمديد الطرق. استمر تشييد المباني الجديدة داخل المدينة القديمة وحولها خلال السبعينيات، وفي الواقع، كانت هذه الإنشاءات جميعها إما ممتلكات خاصة أو عقارات ممولة عبر برامج قروض كانت تقدمها الدولة للمستثمرين، بهدف تطوير قطاع الإسكان في المدينة في ذلك الوقت. كانت أشهر عمليات الهدم في الثمانينيات، هي إزالة جزء من المدينة القديمة لإنشاء مربع يعرف اليوم بساحة الزاوية،

(شكل 3). تم تنفيذ هذه العملية من قبل شركة مقاولات أجنبية وكان الهدف منها إنشاء نقطة تقاطع تقع جنوب المدينة القديمة ترتبط بشارع الصحابة الرئيسي من الجنوب. هذه الساحة تعمل كحلقة وصل بين المدينة القديمة وبقية التركيب العمرانية للمدينة، حيث هذا النمط من الحلول التصميمية يمكن أن يلاحظ في فترات سابقة في مدينة طرابلس القديمة (ميدان الشهداء حالياً)، وحتى في تونس[16] والمغرب. في المجمل فقد أدت هذه العملية الحضرية إلى انكشاف أحد أهم صروح المدينة القديمة (الجامع العتيق).

ظاهرة هدم البيوت التقليدية من قبل أصحابها تعد الأخطر على مدينة درنة القديمة، أدى نمو هذه الظاهرة إلى ظهور انقسامات وتقطعات في النسيج العمراني للمدينة القديمة، وقد تسبب ذلك في تشويه استمرارية المشهد الحضري للمنازل التقليدية، أدى ذلك وفي بعض الأحيان إلى تداعي المباني التقليدية المجاورة حيث يعمل الهيكل العمراني المتضام للمناطق التراثية بطريقة يؤثر فيها هدم الجزء على المحيط العمراني. في هذا السياق وعلى الرغم من صدور القانون رقم 3 لحماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة عام 1994، إلا أن هدم البيوت التقليدية استمر، المستفيدون من هذه العمليات لم يتوقفوا عن إيجاد الحجج، على سبيل المثال، في بعض الأحيان يتم إشعال حرائق متعمدة لهدم ممتلكاتهم وذلك لتجنب الوقوع مباشرة في مخالفات قانونية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل أخرى وراء تنامي هذه الظاهرة، منها تعدد الأطراف الفاعلين المنخرطين في إدارة البنية العمرانية للمدينة القديمة. حول ذلك وحتى عام 2009، لم تكن هناك مؤسسة رسمية مسؤولة عن إدارة المدينة القديمة ومشتملاتها التراثية، أو لعب دور إقامة وسيط بين مختلف الجهات الفاعلة الرسمية في إدارة الشأن العمراني، بهذا الصدد في عام 2003 ووفقاً للقرار رقم 114 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة لمدينة

[16] Abdelkafi, *La Médina de Tunis*, 211.

درنة (التنظيم السياسي القديم الذي حكم بلدية درنة)، تم السماح بتأسيس جمعية العتيق للحماية والاستثمار وتطوير مدينة درنة القديمة. كانت هذه الجمعية إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي ولم تتلق أي دعم حكومي رسمي وكانت قائمة على أنشطة المجتمع المهتم والراغب في حماية مدينته القديمة في درنة.

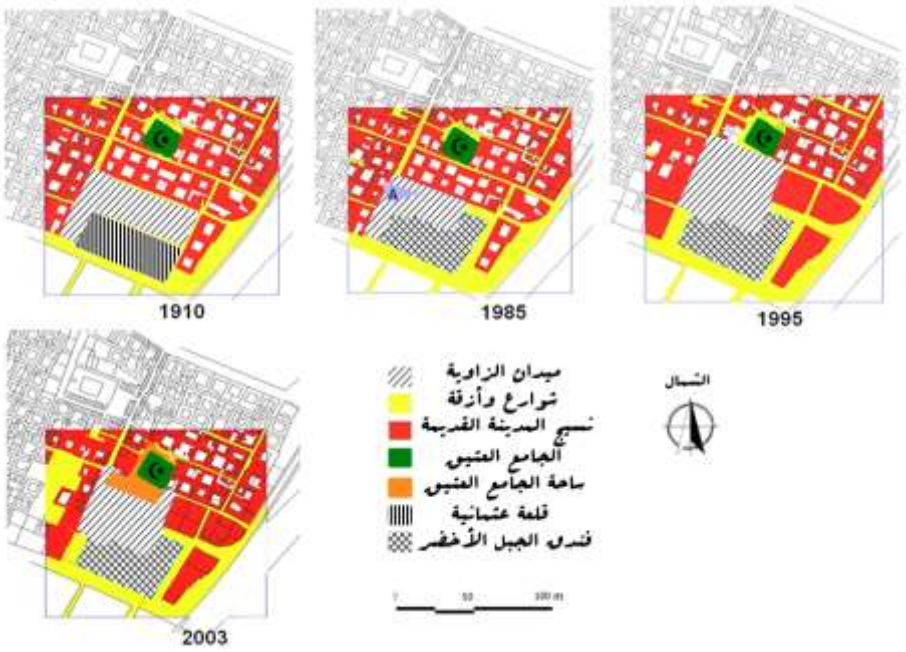

شكل 3: مخطط يوضح عملية هدم بلوك حضري يقع جنوب شرق المدينة القديمة من أجل إنشاء ساحة

المصدر: الحسين الجربة

3.2 تدهور البيئة المبنية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة القديمة

يبلغ عمر النسيج العمراني لمدينة درنة أربعة قرون، ومما لا شك فيه أن عوامل الانحطاط بفعل الزمن تلعب دوراً حيوياً في تردي البيئة المتهالكة للمدينة القديمة درنة حيث تعود بعض المباني في المدينة القديمة إلى العهد العثماني الثاني وحتى قبله، بهذا الصدد، فتقادم البيئة العمرانية للمدينة القديمة، بالإضافة إلى قلة أعمال الصيانة، وتغير البنية الاجتماعية وتهميشها ساهم في تفاقم الحالة التراثية للمدينة القديمة درنة. بهذا المعنى، هناك ظاهرة خراب ملحوظة تنتشر في جميع أنحاء المدينة القديمة تقريباً، يمكن ملاحظة ذلك منذ التسعينيات فصاعداً، حيث غالباً ما تقع بعض المباني والتي ظلت قائمة لفترة طويلة في حالة خراب. بعض المباني في المدينة القديمة وصلت لحالة من التدهور لدرجة أن عمليات الصيانة معها غير مجدية وبالنتيجة فغالباً ما يتم هدم هذه المباني من قبل أصحابها والذين يفضلون بناء منازل حديثة في مكانها، هذه الأبنية الجديدة مشيدة بطريقة سيئة ولا تنسجم مع الجوانب التراثية للأبنية داخل المدينة القديمة، (شكل 4). هناك سببين من المحتمل أن يكونا فاعلين في جعل مظهر هذه المباني الجديدة غير متوافق مع بيئتها التراثية المحيطة: أولاً، يرجع ذلك إلى انعدام المعلومات الأساسية حول الطراز المعماري التقليدي، وخصائصه المعمارية، من ناحية الأبعاد، المظهر العام والنمط، والخصائص الفنية والجمالية وكذلك أسلوب وطريقة بناء العناصر المعمارية التراثية؛ ثانيًا، عدم وجود الخبرة الفنية، والعمالة المدربة على إنشاء مثل تلك الأبنية وبالصورة التقليدية وبمعنى غياب الكادر المهني[17].

[17] Eljarba, *La conservation des médinas au Maghreb*, 140.

شكل 4: صور تظهر عدد من البيوت التقليدية التي تركت في حالة خراب والواقعة في زقاق صوان

المصدر: الصور التقطتها الحسين الجربه سنة 2013

في المقابل يعد سكان المنازل التقليدية عامل آخر هام في تردي حالتها البنائية، في هذا الإطار وخلال العقود السابقة يمكن ملاحظة حركة انتقال من المدينة القديمة إلى الخارج، تسارعت حركة انتقال السكان من المدينة القديمة إلى الأحياء الحديثة في الثمانينيات، لكننا نعتقد أن هذه الظاهرة بدأت بالفعل مع ظهور الجانب الحديث من مدينة درنة خلال فترة الاستعمار الإيطالي بالذات مع الاستقلال حوالي عام 1952،

بالنتيجة فكثير من البيوت المتروكة من قبل ملاكها الأصليين أصبحت مكانا للاستئجار لعائلات جديدة من ذوي الدخل المنخفض، أو من عمال من أقطار عربية (من مصر وتشاد والسودان...) في بعض الأحيان يتم استئجار المنازل التقليدية المهجورة من قبل سكانها بالغرفة الواحدة، حيث تعد منازل المدينة التقليدية بيئة مناسبة، رخيصة للإيجار ومستهدفة من قبل هذه الطبقات الاجتماعية. أظهر مسح أستهدف سكان البيوت التقليدية للمدينة القديمة بأن 19% من سكان البيوت التراثية هم عمال أجانب مقابل 35% عائلات من جنسيات غير ليبية[18]. خسارة القيمة وتغير ثقافة المجتمع نحو نمط جديد من السكن، يعتبر عاملاً فاعلاً يعزز من وجود هذه الظاهرة والتي يمكن ملاحظتها على نطاق أكبر في كثير من المدن العربية الإسلامية القديمة في العالم العربي فهي على سبيل المثال تلاحظ في مدينة تونس القديمة[19]، وكذلك في مدينة فاس القديمة في المغرب[20].

في هذا الصدد، فإن دراسة مقارنة لانتقال السكان تم إجراؤئها في 1985 بين أكبر خمس مدن قديمة شمال إفريقية أظهرت بأن 40% من سكان مدينة طرابلس القديمة هم عمال أجانب وهي نسبة مرتفعة بالنظر إلى التركيب السكاني لباقي المدن القديمة المغاربية (شكل 5)[21].

[18] Eljarba, 136.
[19] Stambouli, "Tunis City in Transition," 59.
[20] Baba, "The Specificity of the Medina of Fez," 7.
[21] Rghei and Nelson, "The Conservation and Use of the Walled City of Tripoli," 153.

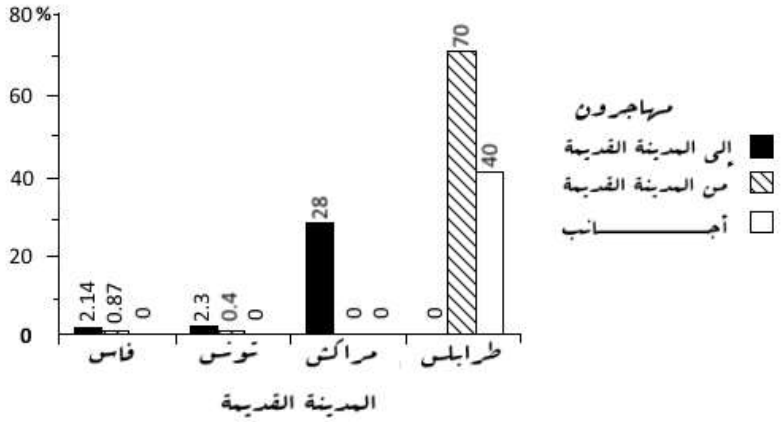

شكل 5: مقارنة لحركة انتقال السكان بين خمسة مدن مغاربية

المصدر: Rghei and Nelson, "The Conservation and Use of the Walled City of Tripoli,"

من جانب آخر، فإن الأسواق التقليدية داخل المدينة القديمة في حالة اقتصادية متدهورة، وعلى الرغم من موقعها في وسط المدينة إلا أن الأنشطة التجارية في معظم أسواق المدينة القديمة في السابق إما مغلقة أو مهجورة باستثناء سوق النور. بدأ المجال الاقتصادي للمدينة القديمة في الانخفاض تدريجياً في الثمانينيات وبشكل ملحوظ خلال التسعينيات. هناك عدة أسباب لهذه الظاهرة فمن المرجح أن تحول المجتمع نحو نمط حياة معاصرة، بالإضافة إلى متطلبات الاقتصاد والتجارة الحديثة، فضلاً عن خصائص الأنشطة التجارية التقليدية للمدينة القديمة والتي تتألف من دكاكين بمساحات صغيرة جداً، كل ذلك ساهم في الانتقال التدريجي للأنشطة التجارية باتجاه الخارج إلى المناطق العمرانية الجديدة أو حول الهيكل الحضري للمدينة القديمة. في هذا لأطار وإلى وقت

قريب كانت تتركز معظم الأنشطة التجارية في المدينة القديمة درنة في سوق النور (حالياً مهدوم)، هذا يعنى بأن 61٪ من المساحة التجارية في المدينة القديمة كانت تتكون من متاجر غير فعالة. تتنوع الأسباب الكامنة وراء هذا الحصر للأنشطة التجارية في المدينة القديمة بين: وضع العديد من المحلات التجارية في أماكن معزولة وبعيدة عن محاور الحركة المحيطة بالمدينة القديمة؛ المتاجر التقليدية تتكون من مساحات محدودة نسبياً وبالتالي فهي غير مناسبة للأنشطة التجارية المعاصرة؛ بعض المتاجر والأسواق المغلقة في حالة إنشائية سيئة للغاية والبعض الآخر عليه إشكالات إرث بين عائلات وورثة تستمر لفترات طويلة[22]. في العموم، فإن أي مشروع حفاظ على بيئة المدينة القديمة المبنية يجب أن يتقاطع مع البنية الاجتماعية وكذلك الاقتصادية للمدينة القديمة حتى يُدرِك هذا المشروع أهداف عملية الحفاظ وبالنتيجة يصبح مستدام[23].

3.3 أثر بعض الأحداث السياسية على المدينة القديمة درنة

أثارت الانتفاضات الشعبية التي بدأت في العالم العربي بتونس في ديسمبر 2010 موجة من الاحتجاجات في عدد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي أدت إلى تغير في الأنظمة السياسية فيها، في 19 فبراير 2011 ، في اليوم الثاني من الثورة في ليبيا، اختفت غالبية خدمات الدولة في مدينة درنة، وسرعان ما تولى رئاسة المدينة مجلس بلدي والذي كان يديره المجلس الوطني الانتقالي. في هذا السياق، تجلت النتيجة المنطقية لاختفاء خدمات الدولة في مدينة درنة في البداية في احتلال المباني العامة، إما من قبل الأفراد أو من قبل الجماعات المسلحة المختلفة؛ تبع ذلك عملية بناء عفوية بدأت تُلاحظ في جميع أنحاء المدينة وحتى في المناطق

[22] Eljarba, *La conservation des médinas au Maghreb*, 136.
[23] Riddell, *Sustainable Urban Planning*, 22.

الزراعية. هذه الظاهرة تعزى إلى عدة أسباب منها، التحديات والمشاكل الكبرى التي أعقبت أحداث الثورة في مواجهة الإجراءات الضئيلة والمتواضعة لمجلس بلدية درنة[24]؛ انتشار السلاح والمجموعات المسلحة بعد الفراغ، الذي أحدثه اختفاء نظام القذافي. في ظل هذا الجو، لم يتم التعامل مع تراث المدينة القديمة درنة كاستثناء، وبالفعل ازدادت عمليات الهدم وإعادة الإعمار في المدينة القديمة بشكل متسارع أثناء وبعد أحداث الثورة، (الشكل 6). بالإضافة إلى ذلك، هناك ظاهرة أُخرى يجدر ذكرها وهي ادعاء ملكية بعض المباني في المدينة القديمة لبعض العائلات، أصل هذه الظاهرة ارتبطت بعدد من القوانين السابقة والتي استلهمت من مبادئ الكتاب الأخضر في النظام السياسي السابق حيث تدعي كثير من العائلات مصادرة ممتلكاتهم بعد عام 1969.

في المقابل، الحد الغربي للمدينة القديمة (شارع ميزران حالياً)، خضع في وقت سابق قبيل 2011 لعملية هدم مفاجئة لتمديد طريق تم اقتراحه سابقاً في المخطط العام للمدينة 1964 وقد تعثر هذا المشروع في حينها نتيجة تجاذبات وإشكالات قانونية بين الأجهزة الفنية، والممثلين لعمران المدينة في ذلك الوقت. في هذا الاتجاه، بعد عامين فقط من اندلاع الثورة (عام)،2011 وفي ضل غياب الأجهزة الرقابية تم بالفعل الانتهاء من تشييد مباني حديثة على جانبي هذا الشارع، ألحقت هذه الأعمال الضرر بالجدار الروماني (أحد المعالم الأثرية) والذي كان يحد المدينة من الغرب، هذا الجدار كان محمياً بموجب القانون المتعلق بالمعالم التاريخية في المدينة.

[24]Chivvis, *Libya after Qaddafi*, 1 and 2.

شكل 6: صور لزقاق العتيق تظهر بناء منزل حديث داخل المدينة القديمة

المصدر: صور التقطها الحسين الجربة سنة 2014

هناك عوامل سياسية أُخرى أثرت بطريقة غير مباشرة على التركيب العمراني لتراث المدينة القديمة درنة، على سبيل المثال أزمة الإسكان والتي ارتبطت بقوانين كانت تنظم الملكية وتتوافق مع مقولات من الكتاب الأخضر، من قبيل *(المسكن حاجة أساسية للفرد والأسرة ولا يجب أن يكون ملكاً لغيره. لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو بغيرها [...]، الأرض ليست ملكاً لأحد. ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع بها شغلاً وزراعةً ورعياً مدى حياته وحياة ورثته)*[25]. ضمن هذه الخلفية، تم اعتماد القانون رقم 4 في عام 1978 من قبل مؤتمر الشعب العام والذي كان يمثل السلطة التشريعية للدولة في ذلك الوقت، وكان الهدف من هذا القانون تنظيم الممتلكات والمخططات

[25] القذافي، *الكتاب الأخضر*، 90–93.

بحيث لا يجوز للمواطن امتلاك أكثر من مسكن، أو قطعة أرض للبناء، ولو كان متزوجاً بأكثر من واحدة[26]. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً القانون رقم 7 لعام 1986 والذي يختص بإلغاء ملكية الأراض والذي ينص على أن أراضي الدولة الليبية لا يمكن أن تكون مملوكة لأي شخص أو أن تكون موضوعاً لنقل الملكية[27]. أثرت هذه القوانين بطريقة غير مباشرة على مدينة درنة القديمة، حيث ووفق القوانين الجديدة والتي تنظم الممتلكات أصبح في كثير من الحالات المستأجرون للمنازل التقليدية هم أصحابها، وقد كان هؤلاء المستأجرون في كثير من الأحيان من العائلات ذات الدخل المحدود، والذين لم يكن لديهم القدرة على إجراء أعمال الترميم الدوري لممتلكاتهم الجديدة[28]. ساهم ذلك بطريقة غير مباشرة في تغيير البنية الاجتماعية للمدينة القديمة وتدهور بيئتها المبنية[29]، مع ذلك فإن العائلات والتي نجحت بطريقة أو بأخرى في الاحتفاظ بممتلكاتهم فضلت بشكل عام بيع منازلها التقليدية، هذا بالإضافة إلى أن غالبية العائلات والتي كانت تملك عقارات في المدينة القديمة، وتخشى القوانين الجديدة تجنبت تأجير ممتلكاتهم للمواطنين الليبيين، حتى لا يتم تصنيف هذه البيوت التقليدية على أنها فائضة عن الحاجة وتصبح هدفاً للمصادرة، بالنتيجة أدت هذه القوانين إلى وقف الاستثمار في نطاق المدينة القديمة.

من جانب آخر، أثرت هذه القوانين أيضاً على قطاع الإسكان في المدينة، حيث غالباً ما كانت الدولة تحتكر وتنظم الحاجة للإسكان، هذا الأمر لم يسمح للقطاع

[26]الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، "قانون رقم (4) لسنة 1978 م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بالملكية العقارية".
[27]مؤتمر الشعب العام، "قانون رقم (7) لسنة 1986 م بإلغاء ملكية الأرض".
[28]Rghei and Nelson, "The Conservation and Use of the Walled City of Tripoli," 153.
[29]Rghei and Nelson, 153.

الخاص بالمشاركة في حل هذه الأزمة المتفاقمة في المدن الليبية. هذا بالإضافة إلى أن الاستثمار في قطاع الإسكان من الهيئات العامة ذات الصلة، لم يكن يتوافق مع الزيادة الملحوظة في عدد سكان المدن الليبية[30]. هكذا فقد انعكست أزمة الأسكان في مدينة درنة على مستويين: أولاً، في الزيادة الكبيرة في قيمة الأراضي والممتلكات في المدينة (على سبيل المثال، ارتفع سعر المتر المربع من الأرض في ضواحي المدينة من 13.5 دينار عام 2000 إلى 133 دينار عام 2007، إلى 233 دينار عام 2011، إلى 387 دينار في 2023)؛ وثانياً، في الزيادة المستمرة في أسعار العقارات في المدينة، والتي حولت مدينة درنة القديمة، بموقعها في قلب المدينة بمساكنها التقليدية المهمشة والمهجورة أحياناً، إلى هدف لذوي الدخل المحدود، السبب يرجع إلى خسارة قيمة الأرض داخل المدينة القديمة درنة حيث عادةً ما تهدم المنازل القديمة ليتم بناء مباني جديدة مكانها.

بعد 2018 طرأ تغير جذري وهام في وضعية المدينة القديمة درنة، حيث الجزء الواقع بين سوق النور، وشارع ميزران مهدوم أو شبه مهدوم بالإضافة إلى أن بعض المباني الواقعة في المدينة القديمة في حالة سيئة جداً، حيث سوق النور، وكالة ألحصادي، سوق الفردة، وكالة الطرابلسي، الساحة الحمراء (البياصة) كلها تعرضت لأضرار فادحة ، وهذا يعني أن ما يقارب 50% من المدينة القديمة لم يعد موجوداً (شكل 7)، كان ذلك نتيجة حرب طال أثرها أجزاء من مركز المدينة، حيث الوضع الراهن للمدينة القديمة بالإضافة إلى العوامل السابقة تطرح تحديات حقيقية لبرامج الحفاظ وإعادة التأهيل أو الأعمار، والذي سنتطرق إليه في المبحث الختامي.

[30]مؤسسة دوكسيادس، ''التقرير النهائي عن المخطط العام لبلدية درنة 1985-2000''، 56.

شكل 7: صورة بالقمر الصناعي تظهر الهيكل العمراني لمدينة درنة عام 2018

المصدر: برنامج Google earth pro 7.3.6.9345 (64-bit)

3. الحفاظ علي المدن الليبية القديمة الليبية: تجارب محاولات وتدخلات في مدينة درنة القديمة:

قضية الحفاظ على تراث المدن القديمة في السياسات والتي تعتمدها الدولة الليبية السابقة (1969-2011)، لم تكن واضحة بشكل كافي حيث وفي كثير من الحالات كانت المدن القديمة الليبية موضوع عمليات هدم وتجديد حضري والتي كثيراً ما كانت تطال أنسجتها العمرانية التقليدية. في مقابل ذلك في عام 1985 تم إنشاء أول هيئة متخصصة على المستوى الوطني الليبي تُعنى بترميم وصيانة مدينة طرابلس

القديمة وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة رقم 40 من نفس السنة[31]، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات كافية عن أداء هذه الهيئة، إلا أن تأسيسها كان يمثل ردة فعل ملموسة إيزاء المدينة القديمة طرابلس كتراث ينبغي الحفاظ علية هذا وعلى الرغم من أنه وخلال الفترة من 1985 إلى 1990، لا يبدو بأن هذه الهيئة قد لعبت دوراً فاعلاً في حل مشاكل مدينة طرابلس القديمة.

بالنسبة لمدينة درنة القديمة فى المرة الأولى التي تذكر فيها رسمياً كقضية عمرانية كانت في التقرير النهائي للمخطط العام لمدينة درنة، والمعروف بالمخطط العام للجيل الثاني[32]، منذ ذلك الحين وفي نهاية التسعينيات دفعت حالة تدهور المدينة القديمة درنة المتنامية، بلدية درنة (اللجنة الشعبية العامة لشعبية درنة سابقاً)، بالإضافة إلى عدد من نشطاء المجتمع المدني إلى تنفيذ مشاريع استهدفت عدداً من المساكن والمباني داخل مدينة درنة القديمة، حيث في عام 2006 تم الانتهاء من أعمال ترميم المسجد العتيق والساحة الحمراء بمتاجرها وكذلك سوق الفودة وبيت درنة الثقافي (الكنيسة الكاثوليكية)، كذلك وفي فترات سابقة وضعت اللجنة الشعبية لشعبية درنة بعض القواعد والتوصيات لتنظيم عملية البناء الحديث داخل المدينة القديمة درنة بحيث تنسجم مع الهيئة التراثية للبيوت التقليدية[33].

فأول رد فعل ملموس لقضية الحفاظ على تراث المدن القديمة على المستوى الوطني الليبي هو إصدار القانون رقم 3 لسنة 1994 لحماية الآثار والمتاحف والمدن

[31]اللجنة الشعبية لشعبية طرابلس ومشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس، *إطرابلس القديمة تاريخ وحضارة*، 4.

[32]مؤسسة دوكسيادس، "التقرير النهائي عن المخطط العام لبلدية درنة 1985-2000"، 45.

[33] Eljarba, *La conservation des médinas au Maghreb*, 143.

القديمة والمباني التاريخية في ليبيا، حيث ينص هذا القانون ولأول مرة صراحةً على الحفاظ المباشر على المدن القديمة في ليبيا كتراث عمراني؛ كما تضمن هذا القانون عدة أحكام تتعلق بتنظيم عملية التدخل والاستحواذ على العقارات في التجمع العمراني للمدن الليبية القديمة[34]. في عام 2003 تم تأسيس جمعية تحت إشراف أمانة السياحة (جمعية العتيق لحماية واستثمار وتنمية مدينة درنة القديمة)، في هذا الاطار إنشاء هذه الجمعية ما يزال يمثل عملاً ملموساً غير رسمي يعكس إرادة اجتماعية، في مواجهة حالة التدهور والتي أثرت على المدينة القديمة درنة، لكن ومنذ تأسيسها لم تلعب هذه الجمعية دوراً فعالًا في الحفاظ على المدينة القديمة حيث اقتصر دورها بين عامي 2003–2009 على ضبط المخالفات في أعمال البناء في المدينة القديمة. يعود عدم فاعلية دور جمعية العتيق إلى عدم وجود دعم مالي، كذلك ظلت هذه الرابطة ولوقت طويل بدون مقر وعنوان ثابت، لكن وعلى الرغم من المشاكل المتكررة، وبفضل هذه الجمعية، سيتم تأسيس جهاز إدارة المدينة التاريخية درنة في عام 2009، والذي يخضع لإشراف نظيره في مدينة بنغازي. للأسف مثل المؤسسات الفنية الحكومية الأخرى، اختفى هذا الجهاز لفترة بعد أحداث الثورة الليبية، وقد واجهت هذا الجهاز ومازال مشاكل تتمحور حول نقص الخبرة وكذلك حقيقة عدم وجود فريق فني متخصص[35].

من ناحية أخرى، على الرغم من فترة تشغيله القصيرة نسبياً والبالغة عامين قبل الثورة، إلا أن العلاقة بين جهاز حماية المدينة القديمة درنة والسكان المحليين للمدينة القديمة أتسمت بالتوتر، حيث يمكن القول أنه أخفق في جذب وكسب ثقة الفاعلين

[34]مؤتمر الشعب العام، "قانون رقم (3) لسنة 1995 بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية ليبيا".

[35] Eljarba, *La conservation des médinas au Maghreb*, 143.

المحليين داخل المدينة القديمة، أحد أعمال المسح الميداني البحثية والغير الرسمية والتي استهدفت بنية المدينة القديمة في عام 2014 أظهرت أن هناك نوعاً من عدم الثقة لسكان المدينة القديمة حيث ومن المحتمل بان فترات طويلة من الإهمال، فضلاً عن وعود سابقة عديدة ومتكررة بتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين في المدينة القديمة قد كانت السبب.

4. استنتاجات وتوصيات ختامية:

تدهور حالة المدينة القديمة درنة يرجع إلى عدة عوامل بلديتها كانت مع ظهور أنظمة عمرانية جديدة دخلت في بدايات القرن العشرين والتي ارتبطت بفقدان تدريجي للمركزية. بهذا المعنى، عانت مدينة درنة القديمة منذ الستينيات من سياسات تجديد حضري عنيفة أدت إلى هدم بعض أجزاء من هيكلها العمراني؛ هناك أيضاً عومل تدهور ترتبط بالزمن وقلة أعمال الصيانة حيث بعض مباني المدينة القديمة عمرها خمسة قرون؛ عامل مهم آخر ساهم في تدهور المدينة القديمة هو بيئتها الاجتماعية، حيث معظم سكان البيوت التقليدية مكونة من أسر ذات دخل متواضع، وكذلك عمال أجانب؛ بصورة مماثلة، هناك أيضاً جوانب التدهور التي تُعزى إلى بعض السياسات المتعلقة بإدارة أزمة الإسكان، وإلى قرارات السلطات المركزية في أوقات معينة. في هذا الإطار كذلك تعطل أسواق المدينة القديمة عامل آخر ساهم في تكريس عزلة المدينة القديمة عن بيئتها الحضرية وحرمانها من موارد مالية هامة حيث الأنشطة الاقتصادية للمدينة القديمة كانت وإلى وقت قريب محدودة ومقتصرة على سوق النور. بعد الثورة

2011، ظهرت عوامل أخري من التدهور تتمثل في هدم وإنشاء مبانٍ جديدة، تلاها بعد 2018 هدم أجزاء كبيرة من المدينة القديمة، (شكل 8).

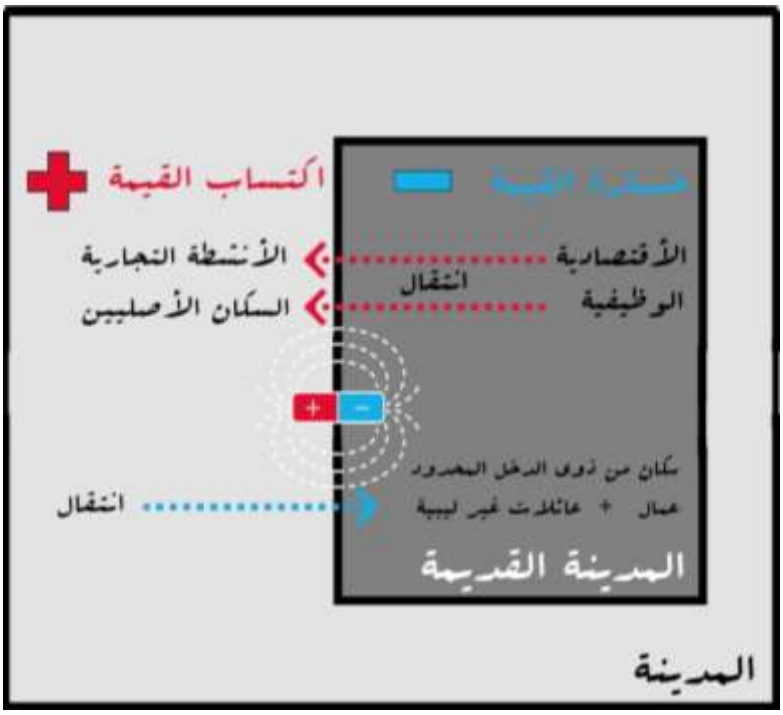

شكل 8: نموذج حول مشاكل المدن القديمة حيث خسارة وارتفاع القيمة بين المدينة القديمة ومحيطها العمراني يولد ما يسمى بالاستقطاب الحضري والذي يحفز حركة في الأنشطة والخدمات والسكان بينهما

المصدر: نموذج أعده الحسين الجربة

تعكس الملابسات التي قادت إلى تأسيس جهاز حماية المدينة التاريخية درنة وكذلك إصدار القانون رقم 3 لسنة 1994 بشأن حماية المدن التاريخية ردود فعل واضحة تحمل نوعا من الإرادة السياسية، وكذلك الاجتماعية تجاه المدن القديمة كتراث ينبغي الحفاظ عليه. يواجه عمل جهاز حماية المدن التاريخية حالياً تحديات كبيرة

يفرضها واقع جديد يختلف عن ما قبل 2011 ويتطلب إعداد منهجيات وأساليب وخطط طارئة تتناسب مع هذا الواقع الملتبس حيث 50% من المدينة القديمة ينتظر إعادة إعماره. بهذا الصدد، في السابق وكذلك حالياً يفتقر هذا الجهاز للخبرة التقنية وبالنظر لتاريخ تأسيسه وكذلك لفترة تعامله القصير مع تراث المدينة القديمة، يتطلب هذا الجهاز لكادر مهني متخصص في إعداد الخطط والدراسات والأشراف والمتابعة طويلة الأمد، أيضاً يحتاج هذا الجهاز لكادر مهني من محترفي العمل في بيئة تراثية تقليدية تستوجب مستوى من المهارة الفنية ومعرفة أساليب البناء التقليدي.

بالنظر للوضعية الطارئة لتراث المدينة القديمة درنة (ما بعد الحرب) حيث أكثر من 50% من النسيج العمراني للمدينة القديمة غير موجود، ينبغي في البداية إعداد دراسات تمهيدية استكشافية على عدة مستويات بحيث تشمل: (حالة الأبنية ونسبة الأضرار التي لحقت بها؛ القيمة التاريخية والرمزية والاقتصادية للعقارات داخل المدينة القديمة؛ دراسة مفصلة عن الطراز المعماري التقليدي من ناحية النسب والأبعاد والخصائص وكيفية الأنشاء؛ ملكية العقار بالنسبة للأطراف الفاعلة داخل المدينة القديمة...) هذه الدراسات التمهيدية تسمح بتقييم للواقع الراهن للمدينة القديمة يليها استشراف قرار وسياسه حضرية مناسبة تنسجم مع هذا الواقع. في هذا الاتجاه قد يكون من المناسب استعمال فكرة **المشروع العمراني الاستكشافي**[36] Pilot project، للتدخل في النسيج الحضري الحالي للمدينة القديمة. هذا الأسلوب في إعادة القيمة للمدن القديمة يسمح من جانب بالتدخل على مستويات مختلفة مكانياً حيث هناك أجزاء من تراث المدينة القديمة درنة تتطلب إعادة الأعمار والحفاظ والتأهل للبيئة التراثية المبنية للمدينة

[36] المشروع التجريبي Pilot project، هو دراسة أولية صغيرة الحجم يتم إجراؤها لتحديد الجدوى والوقت والتكلفة والمخاطر وكذلك الخطط وذلك قبل تنفيذ مشروع مماثل ولكن على نطاقات أوسع.

القديمة ومن جانب آخر مع موارد مالية مقبولة، حقق هذا النهج نجاحاً ملحوظاً في الحفاظ على المدينة القديمة تونس حيث تحصل على سبيل المثال مشروع إعادة تأهيل (حي الحفصية) علي عدد من الجوائز الوطنية والدولية كجائزة (الأغا خان للعمارة الإسلامية عام 1983)[37].

المشاركة في خطط إعادة الأعمار يمكن أن تضمن شكل من الاستدامة لهذه المشاريع، هناك عدة مستويات للمشاركة، المستوى الأول في عملية التفكير، الأعداد والقرارات التصميمية لبرامج الحفاظ وإعادة الأعمار للمدينة القديمة حيث يقصد بمشاركة الأطراف الفاعلة في تراث المدينة القديمة (مجتمع وسكان المدينة القديمة؛ سكان مدينة درنة بالإضافة إلى الناشطين والمهتمين بالمدينة القديمة؛ الأطراف الفاعلة المنخرطة في إدارة الشأن العمراني لمدينة درنة...)، يعطى هذا المستوي مزيداً من التوافقية والرضي للأطراف العديدة والمتدخلة حول هذه الخطط وكذلك يقلل من أخطار التأثيرات غير المرغوبة من خلال استيعاب الآراء وردود الأفعال Feedback حول القرارات التصميمية لهذه البرامج[38]. المستوى الثاني اقتصادي، أحدي التعقيدات في المشاريع العمرانية Complexity in urban project بشكل عام وفي مشاريع الحفاظ على المدن القديمة بشكل خاص تظهر في التمويلات المالية اللازمة لإنجاز عمليات عمرانية على نطاق واسع تهدف للحفاظ على نسيج حضري تراثي؛ هذا الدعم المالي لطالما كان ولا يزال احدى أكبر التحديات للحفاظ على المدينة القديمة درنة حيث برامج الحفاظ في السابق كانت تعتمد بشكل أساسي على تمويل مباشر من الدولة وهذا نهج لا واعد باستمرارية عملية الحفاظ وبمعني غير مستدام. بهذا الاتجاه فإن إدماج مجتمع المدينة

[37] Zaki, *L'action urbaine au Maghreb*, 33.
[38] Cooper, Evans, and Boyko, *Designing Sustainable Cities*, 6.

والمستثمرين في خطط الأنفاق على الحفاظ من خلال، (منح قروض بدون فائدة للسكان لإعادة صيانة منازلهم التقليدية؛ تشجيع الاستثمارات المحلية من خلال برامج تقوم على الاستملاك العقاري بهدف الصيانة أو إعادة بناء المعالم ذات القيمة العالية وبصورة تنسجم مع المظهر التراثي للمدينة القديمة يليها إعادة بيعها لطبقة اجتماعية من المهتمين بتراث المدينة القديمة، يمكن أن يسهم في خلق مصادر تمويلية تقوم على حلقة اقتصادية متكررة من (الشراء – الصيانة – إعادة البيع).

عملية الحفاظ على المدن القديمة في ليبيا وكذلك في عدد كبير من مدن العالم العربي هي عملية تشغيلية خطية صارمة وبمعني تقوم على إعداد الخطط والبرامج ثم تنفيذ هذه البرامج وفق جدول زمني محدد. يعاب على هذا الأسلوب أنه كثيراً ما يتأخر زمنياً في عمليات التنفيذ بسبب العوائق المالية وكذلك بسبب النطاق المكاني الكبير والمستهدف بالحفاظ للمدن القديمة، هذا بالإضافة إلى أن حالة ووضعية الأنسجة التراثية طالما كان يتغير أثناء فترات التنفيذ الطويلة لهذه البرامج على أرض الواقع. بهذا الاتجاه يمكننا أن نقول بأن هذه المنهجية غير مرنة ولا تستفيد كذلك من **المتغيرات المكانية** الإيجابية أو السلبية والتي يمكن تجنبها أو إدماجها في عملية الحفاظ حيث يسمح ذلك برفع كفاءة هذه البرامج وبالنتيجة تصبح مستدامة.

معني هذا الكلام على سبيل المثال وفي فترات معينة كانت هناك أعمال بناء حديث ومخالف على مستوى المظهر الخارجي والذي لا ينسجم مع تراث المدينة القديمة أو فيما يتعلق بالارتفاعات حيث وخلال العقود السابقة كثيراً ما كانت المباني الحديثة والمخالفة تبنى بارتفاع 4 وحتى 5 طوابق، أعمال هذه المخالفات كانت واقعاً مفروضاً ينبغي التعامل معه ولطالما وفي وقت سابق شكل تحدياً حقيقياً لجهاز حماية المدينة

القديمة درنة، أحد المتغيرات المكانية والتي طرأت عام 2018 هو هدم لأجزاء من المدينة القديمة بعظها مباني كانت تصنف على أنها مخالفة، حالياً بدأت المدينة القديمة تشهد أعمال بناء معاصر وبهذا الصدد فمجرد متابعة والأشراف على إعادة أعمار المباني المهدمة من قبل أصحابها وبصورة تنسجم مع مظهر المدينة التراثي يعتبر استفادة من متغير مكاني لصالح عملية الحفاظ في هذا التوقيت. كذلك يمكن الاستفادة أثناء تنفيذ برامج الحفاظ المعدة من بعض الاستثمارات المحلية وإدماجها في خطط الحفاظ وفي التوقيت الذي تطرأ فيه حيث يمكن هذا الأسلوب التفاعلي في برامج الحفاظ من الرفع من كفاءتها ويعزز بالنتيجة من عملية الحفاظ تجاه الاستدامة (شكل 9).

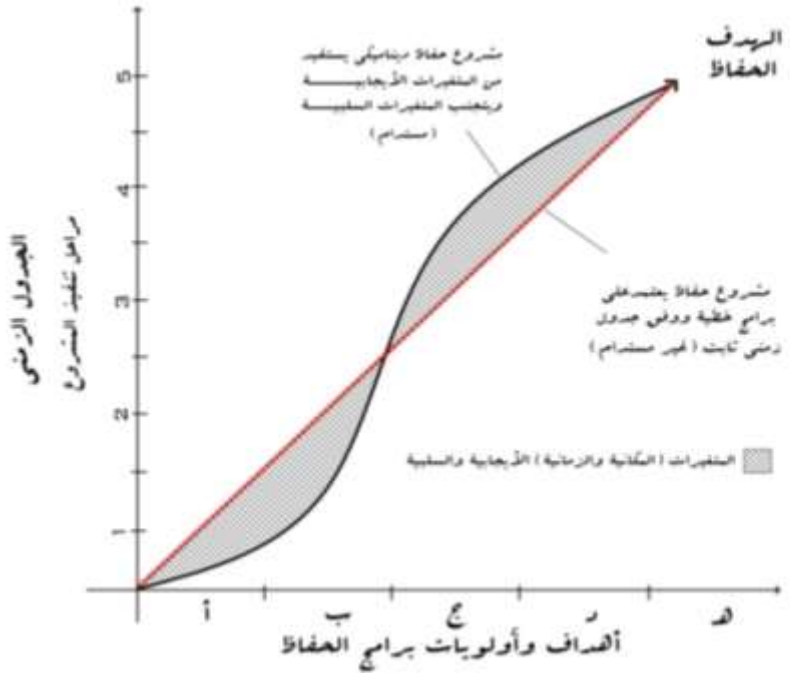

شكل 9: مقارنة بين المشروع الخطي والذي يعتمد برامج ثابتة ووفق جدول زمني مقابل المشروع الديناميكي والذي يدمج ويستفيد من متغيرات الزمكانية الإيجابية ويتجنب السلبية.

المصدر: الحسين الجربة

من المظاهر التي يمكن أن تكفل الاستدامة في مشاريع الحفاظ على التراث العمراني للمدينة القديمة درنة، إدماج هذه البرامج في **خطط التنمية العمرانية** على المستوى المحلي والإقليمي الفرعي والإقليمي. هذا الإدماج يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد على نطاقات مكانية مختلفة ويسمح بخلق موارد اقتصادية طويلة الأمد، حيث يمكن استغلال تراث المدينة القديمة في هذا الباب كأحد موارد المدينة والذي يشجع على السياحة، وبالفعل فتقرير المخططات العامة لإقليم بنغازي الجيل الثالث يضع مدينة درنة في المرتبة الثالثة مع توصية بتطوير الموارد السياحية للمدينة مع إقليمها الفرعي وطنياً ودولياً[39]، ولكن يبقي السؤال كيف؟ في المقابل، الجدير بالذكر أن دمج بعض المظاهر والتي ذكرت سابقاً في برامج الحفاظ على تراث المدن القديمة على المستوى الوطني الليبي يتطلب أدوات تقوم على قدر كبير من الخبرة الفنية وكذلك من السيطرة والمتابعة وكذلك من الخبرة التقنية وهي أدوات لا تبدو متوفرة، وعلى أقل تقدير على المستوى المحلي لمدينة درنة.

[39]مصلحة التخطيط العمراني ومكتب العمارة للإستشارات الهندسية، "مشروع الجيل الثالث للمخططات 2000-2025: إقليم بنغازي التخطيطي"، 199.

5. مراجع الأجنبية والعربية

- Abdelkafi, Jellal. *La Médina de Tunis: espace historique*. Paris: Presses du CNRS, 1989.
- Baba, Abderrahim. “The Specificity of the Medina of Fez.” In *International Campaign for Safeguard of the Medina of Fez*. Paris: UNESCO, 1998.
- Balbo, Marcello, ed. *The Medina: The Restoration & Conservation of Historic Islamic Cities*. New York: I.B. Tauris ; Distributed by Palgrave Macmillan, 2012.
- Chaline, Claude. *Les villes du monde arabe*. Paris: A. Colin, 1996.
- Chivvis, Christopher S. *Libya after Qaddafi: Lessons and Implications for the Future*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2014.
- Cooper, Rachel, Graeme Evans, and Christopher Boyko, eds. *Designing Sustainable Cities*. Chichester, U.K. ; Ames, Iowa: Wiley-Blackwell Pub, 2009.
- Di Paola, Antonluca. *The Oil Cities: Urban Planning in Libya and New Cities, 1970-2000*. Firenze: Alinea, 2011.
- Eljarba, Elhusian. *La conservation des médinas au Maghreb*. 1. édition. Saarbrücken: Presses Académiques Francophones, 2020.

- Elsheshtawy, Yasser. *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*. London: Routledge, 2011.
- GENERAL AUTHORITY OF INFORMATION. *The Statistical Book of Libya*. Tripoli: General Information Authority, 2009.
- Mortada, Hisham. *Traditional Islamic Principles of Built Environment*. London ; New York: RoutledgeCurzon, 2005.
- Omorrah, Ali. *Libya: Evolution of Cities and Urban Planning*. Beirut: Dār al-Molttaqa, 1998.
- Raymond, André. *Arab Cities in the Ottoman Period: Cairo, Syria, and the Maghreb*. Paris: Sindbad, 1985.
- Rghei, Amer S., and J. G. Nelson. "The Conservation and Use of the Walled City of Tripoli". *The Geographical Journal* 160, no. 2 (July 1, 1994): 143–58. https://doi.org/10.2307/3060073.
- Riddell, Robert. *Sustainable Urban Planning: Tipping the Balance*. 1st ed. Hoboken: Wiley, 2008.
- Stambouli, Fredj. "Tunis City in Transition." In *Future Cities*, International Institute for Environment&Development., 8:288. IIED, 1996.

- Zaki, Lamia, ed. *L'action urbaine au Maghreb enjeux professionnels et politiques*. Tunis; Paris: IRMC ; Karthala, 2011.

- اللجنة الشعبية لشعبية طرابلس ومشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس. *إطرابلس القديمة تاريخ وحضارة*. بنغازي: دار الكتاب الوطنية، 2004.
- مؤتمر الشعب العام. قانون رقم (7) لسنة 1986 م بإلغاء ملكية الأرض." *وزارة العدل – دولة ليبيا* ".
- .———قانون رقم (3) لسنة 1995 بشأن حماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني التاريخية ليبيا. " *وزارة العدل – دولة ليبيا* "
- مؤسسة دوكسيادس. التقرير النهائي عن المخطط العام لبلدية درنة 1985-2000."مخطط عام". أمانة اللجنة الشعبية العامة للمرافق"، 1984.
- .———المخطط العام لمدينة درنة 1968-1988."مخطط عام". طرابلس: وزارة التخطيط العمراني، 1967.
- مصلحة التخطيط العمراني ومكتب العمارة للإستشارات الهندسية. "مشروع الجيل الثالث للمخططات 2000-2025: إقليم بنغازي التخطيطي".مخطط عام. بنغازي, 2009.

الملخص:

Over the past decades, the heritage of old Libyan cities has faced many problems, dysfunctions, economic, cultural and social transformations, in addition to many factors that overlap through time to threat the fragile structures of these old cities. On the other hand, in the past the issue of conservation of this urban heritage depended on a limited operational process, which was addressed to restoring a small number of buildings classified as holding significant historical and symbolic values. Thus, these programs and policies, as well as the procedures adopted by Libyan actors to conserve their old cities, were not only unable to protect them as urban structures composed of multiple spatial levels, but they were also unable to realize their final goals aimed at transferring this heritage from the past to future generations. The subject of this paper aims to shed light on the issue of conservation of the old city of Derna in the framework of approaching the process of safeguarding of this old city with the developments in the factors of decline threatening it, in order to anticipate preliminary steps that could lead to the emergence of a balanced and sustainable preservation process.